

مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر* تشرين الثاني/نوفمبر 1973

أولاً – الهدف المرحلي للأمة العربية:

يقرر المؤتمر أن أهداف المرحلة الحالية للنضال العربي المشترك هي:

1- التحرير الكامل لكل الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو (حزيران) 1967، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

2- تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب على المدينة المقدسة.

3- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقررته منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.
(تحفظت المملكة الأردنية الهاشمية على هذه الفقرة).

4- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما أكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة.

ثانياً – في المجال العسكري:

نظراً إلى استمرار المعركة مع العدو حتى يتم تحقيق أهداف أمتنا في تحرير الأراضي المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فإن المؤتمر يقرر ما يأتي:

1- تضامن كل الدول العربية مع مصر وسورية والشعب الفلسطيني في النضال المشترك تحقيقاً للأهداف العربية العادلة.

* المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص 478-481؛ مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها 1946-1985، القاهرة، مكتب الأمين العام -مركز التوثيق والمعلومات، 1987، ص 51-55، 61-64.

2- تقديم كل وسائل الدعم العسكري والمالي لجبهتي القتال المصرية والسورية تعزيزاً لقدراتهما العسكرية على خوض معركة التحرير، ومواجهة ما يتلقاه العدو من معونات ضخمة ومساعدات غير محدودة.

3- دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة.

ثالثاً - في المجال الاقتصادي:

نظراً إلى ما للاقتصاد من أهمية في المعركة ضد العدو، وما تستلزمه من استخدام كل الأسلحة التي يمتلكها العرب وحشد كل الطاقات التي تدعم القدرات القتالية، فإن المؤتمر يقرر ما يأتي:

1- تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتكليف المجلس الاقتصادي العربي وضع المنهاج التنفيذي لضمان تحقيق ذلك.

2- الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة في ضوء قرارات وزراء النفط، وربط رفع حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة، وتكليف لجنة المتابعة لوزراء النفط متابعة تنفيذ هذه المقررات ومقررات وزراء النفط المتعلقة بنسب الخفض، وذلك على أن يجري تنسيق بين هذه اللجنة ولجنة وزراء الخارجية لدول النفط في كل ما يتعلق بتطور مواقف الدول الأجنبية من القضية العربية.

3- ضرور دعم الصمود وتأمينه في الأراضي العربية المحتلة.

4- قيام الدول العربية بإعادة تعمير ما دمرته الحرب لما لذلك من آثار على المجهود الحربي، ورفع الروح النضالية والقدرات القتالية لدول المواجهة.

رابعاً - في المجال السياسي:

إن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية ويعتبر استمراراً لها في كفاحنا ضد العدو، وانطلاقاً من مواقف الدول الأجنبية تجاه النضال العربي العادل، يقرر المؤتمر ما يأتي:

1- في المجال الأفريقي:

أ- دعم التعاون العربي - الأفريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في أفريقيا.

ب- قطع كل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد..

ج- تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربي إلى هذه البلدان الثلاثة.

د- اتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة التمويل الطبيعي للبلدان الأفريقية الشقيقة بالبترول العربي.

هـ- دعم التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي وتوسيعه مع البلدان الأفريقية الشقيقة، وذلك على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسات الإقليمية العربية والأفريقية.

و- إنشاء مؤسسة مالية عربية - أفريقية للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المعونات الفنية للبلاد الأفريقية. ويقوم وزراء الاقتصاد العرب بوضع نظام المؤسسة وتحديد رأس مالها.

ز- تقديم مساعدات فورية للشعوب الأفريقية المتضررة بالكوارث الطبيعية والقحط.

ح- مضاعفة التأييد على الصعيد الدبلوماسي والمادي لكفاح منظمات التحرير الأفريقية.

ط- ومن أجل التعجيل في تطبيق هذه القرارات وقيام تعاون مستمر بين البلدان العربية والأفريقية، يكلفون الأمانة العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها، لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلىها بين الدول العربية والأفريقية.

2- دول عدم الانحياز:

أ- العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر الجزائر للدول غير المنحازة والخاصة بمقاطعة إسرائيل، ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتكليف الجزائر بصفتها رئيسة المؤتمر دعوة المكتب إلى اجتماع خاص على مستوى عال لوضع المقررات المذكورة موضع التنفيذ.

ب- العمل على ضمان استمرار مساندة هذه الدول للكفاح العربي ضد الصهيونية بمختلف الوسائل.

3- الدول الإسلامية:

أ- بذل المساعي لإقناع الدول الإسلامية التي لها علاقات مع إسرائيل بقطع كل هذه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ب- السعي لتحقيق المزيد من دعم هذه الدول لكفاح العرب في كل المجالات.

4- أوروبا الغربية:

أ- مطالبة دول السوق الأوروبية المشتركة بتطوير موقفها السياسي الذي بدأته ببيانها الصادر في يوم 1973/11/6.

ب- مطالبة دول أوروبا الغربية بوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.

ج- السعي لكي ترفع هذه الدول الحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة إلى البلاد العربية.

د- السعي لديها لكي تقوم بالضغط على الولايات المتحدة الأميركية للكف عن مساعدة العدو.

5- الدول الآسيوية:

متابعة المساعي لدى الدول الآسيوية التي لها علاقات بإسرائيل لقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع إسرائيل، واتخاذ موقف أكثر تأييداً لمعركة التحرير العربية وتضامناً مع البلاد العربية الآسيوية التي لها مناطق محتلة.

6- الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا:

متابعة الاتصالات لدى هذه الدول لتحقيق ما يأتي:

أ- استمرار دعمها للقضية العربية في كل المجالات.

ب- تزويدها للدول العربية وجبهات القتال بالأسلحة التي تكفل للعرب مواجهة العدو سواء ما تعلق منها بالكم أو النوع.

ج- السعي لدى رومانيا لقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية بإسرائيل.

7- الصين الشعبية:

متابعة الاتصالات العربية بالصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضية العربية، وتقديم كل المساعدات الممكنة لها.

8- الولايات المتحدة الأميركية:

أ- العمل على أن تغير الحكومة الأميركية موقفها المنحاز لإسرائيل، وتنبيهها إلى ما يترتب على الاستمرار في سياستها الحالية من مخاطر على مصالحها في المنطقة العربية.

ب- مضاعفة الجهود على مستوى الشعب الأميركي وأجهزة إعلامه المختلفة لتوضيح عدالة القضية العربية ومخاطر انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل على مصالح الشعب الأميركي والأمن والسلام الدوليين.

خامساً- في مجال الإعلام العربي:

تدارس المؤتمر موضوع الإعلام العربي في الخارج، وضرورة دعمه في المرحلة الحالية، والتنسيق بين السفارات العربية في العواصم الأجنبية، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال،

ويقرر ما يأتي:

1- المساهمة حالياً في صندوق الدعوة العربية بمبلغ خمسة ملايين دولار لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة المترتبة على معركة السادس من أكتوبر (تشرين الأول). وتتم المساهمة في هذا المبلغ بحسب إمكانيات كل من الدول العربية، ثم المساهمة في الصندوق سنوياً بصورة منتظمة بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، توزع المساهمة فيها على الدول الأعضاء طبقاً لأنصبتها في موازنة الأمانة العامة للجامعة.

2- توصية الأمين العام بتعميم الإجراء الذي اتخذه في بعض العواصم الأجنبية، بإنشاء لجان للإعلام من السفراء العرب في كل عاصمة أجنبية، تخطط للعمل الإعلامي العربي وتتابع تنفيذ خطتها، وتمولها الأمانة العامة للجامعة، وذلك على أن يكون من مهمة مكتب الجامعة حيثما وجد المشاركة في لجنة السفراء، والقيام بالتنفيذ والتمويل.

3- أن توفر الدول العربية المعنية المواد الإعلامية اللازمة لمواجهة الأحداث في وقتها...".

كما أصدر المؤتمر بياناً ختامياً، ورد فيه ما يلي:

”إن ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية...

قد تدارسوا الموقف العربي والدولي، في ضوء ما قدمه الملوك والرؤساء من بيانات وتقرير الأمين العام وتوصيات وزراء الخارجية، واتخذوا القرارات السياسية والدفاعية والاقتصادية التي يستوجبها الموقف.

إن العالم العربي يمر بفترة حاسمة في تاريخه، والكفاح ضد الغزو الصهيوني مسؤولية تاريخية طويلة الأمد، تتطلب المزيد من البذل والتضحية.

وإذا كانت حرب أكتوبر / تشرين الأول عام 1973 قد أبرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كان الثمن، فإن وقف إطلاق النار في الميدان، لا يعني إطلاقاً أن الكفاح قد توقف أو أن البلدان العربية يمكن أن يفرض عليها حل لا يحقق أهدافها العادلة.

وما دامت الحروب العدوانية التوسعية التي تضع العالم على حافة صراع شامل، لم يقض على أسبابها، فلن يستتب في الشرق الأوسط سلام دائم أو أمن حقيقي، فلا يمكن التوفيق بين العدوان والاحتلال والتوسع والهيمنة، وبين مبادئ الاستقلال الوطني والتنمية والتقدم والسلام العادل.

إن حرب أكتوبر / تشرين الأول عام 1973 إنما هي مثل سابقتها نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل، ضاربة عرض الحائط المبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب.

ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطيني وطردته من وطنه، تعمل على التوسع، معتمدة في ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادي والتقني والعسكري لها، وخصوصاً من الولايات المتحدة الأميركية. ولقد برز هذا التواطؤ مؤخراً في تجنيد الوسائل المالية والمادية بشكل لم يسبق له مثيل، وفي جلب المرتزقة المتخصصين، وفي تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء تحرر العالم الثالث.

إن إسرائيل بالإضافة إلى سياسة الحرب والتوسع، ترمي كذلك في إطار الاستراتيجية الاستعمارية، إلى القضاء على إمكانيات التنمية لشعوب المنطقة. وهكذا تبدو الصهيونية في هذا العصر الذي يشهد انطلاقاً حركات التحرير الوطني وتصفية الاستعمار، انبعاثاً خطيراً للنظام الاستعماري والعنصري ولمناهجه في السيطرة والاستغلال الاقتصادي.

وعلى رغم ارتباط إسرائيل بالاستعمار العالمي الذي يضع في خدمة أهدافها العدوانية إمكانياته ووسائله المتفرقة، فإن الأمة العربية لم تتخل أبداً عن أهدافها الوطنية، ولم تتراجع أمام متطلبات الكفاح، ولم تستطع النكسات والمحن أن تنال من إرادتها الوطنية، بل زادت صلابتها وتصميمها.

ففي أكتوبر/تشرين الأول 1973 م "رمضان المبارك لعام 1393 هـ" استطاعت القوات المسلحة المصرية والسورية والمقاومة الفلسطينية، تشاركها قوات عربية أخرى، أن تلحق بالمعتدين الإسرائيليين أفدح الخسائر، ومن خلال هذه المعركة تعاضم وعي الأمة العربية وحكوماتها، بمسؤولياتها وإمكانياتها المادية والبشرية، وقد تجسد هذا الوعي في تضامن عملي أكد فاعليته، وأعطى بعداً جديداً لحركة التحرر العربي.

وإن المؤتمر ليحيي جنودنا الأبطال على جبهات القتال، الذين سجلوا أروع صفحات الوطنية والإقدام ويزدادون تصميماً على النضال حتى النصر، كما يترحم على شهدائنا الشجعان الأبرار الذين خلدوا ذكراهم وأعلوا شأن أمتهم.

لقد ظهرت إسرائيل على حقيقتها، وأصبح الطابع التوسعي لسياستها لا يخفى على أحد، وانكشفت صداقتها المزيفة مع الشعوب الأفريقية، ولم تعد تحظى بأدنى تأييد في أفريقيا إلا من الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال. وإلى جانب ذلك، تواجه إسرائيل رفضاً عاماً لسياستها في البلاد الإسلامية وبلدان عدم الانحياز ومنظمات التحرير في العالم الثالث وفي البلدان الاشتراكية، والرأي العام العالمي المستنير غير المتحيز. وبالنتيجة أصبح اليوم انعزال إسرائيل الدبلوماسي واقعاً ملموساً. ومما ينطوي على دلالة خاصة، أن تبدأ بعض الحكومات الأوروبية، المعروفة تقليدياً بتبنيها للمواقف الإسرائيلية، في التساؤل عن جدوى سياسة إسرائيل المغامرة التي جاءت بمخاطر كبيرة على السلم والتعاون الدولي.

إن هذه العناصر التي تشكل مكاسب هامة للقضية العربية، ينبغي تطويرها وتوطيدها من أجل التوصل إلى حل يكفل الحقوق الوطنية العربية.

إن وقف إطلاق النار الذي مضى عليه أكثر من شهر، لا يزال يصطدم بمناورات وتخريب الطرف الإسرائيلي. كما تؤكد مواقف إسرائيل الرسمية، وتصرفاتها على الصعيد الدولي، أن إسرائيل لم تتخل عن سياستها القديمة، ولم تتراجع عن مطامعها الاستعمارية التوسعية.

إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام، فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط، في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان، هما:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

2- استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وما لم يتحقق هذا الشرطان، فإنه من الوهم توقع شيء آخر في الشرق الأوسط سوى تفاقم أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة.

إن الملوك والرؤساء العرب، إدراكاً منهم لمسؤولياتهم التاريخية، يؤكدون استعدادهم للمساهمة في تحقيق سلام عادل على أساس هذين المبدأين.

وعلى الذين يتحدثون عن السلام أن يبرهنوا بالأفعال عن إرادتهم في إنهاء وضع تزيده الأيام خطورة وتفجراً.

إن البلدان العربية لن تقبل بأي حال رهن مستقبلها بوعود غامضة، ومساومات خادعة، ويجب أن لا يتطرق أدنى شك لدى الرأي العام العالمي الذي طالما خدعته الدعاية الصهيونية، حول إرادة الأمة العربية وتصميمها على استرجاع حقوقها المغتصبة وتحرير أراضيها المحتلة.

إن السلام لا يمكن تحقيقه إلا بالوضوح الكامل وتجنب المناورة والخداع وعلى أساس المبادئ الواردة في هذا البيان، ولهذا يعلن الملوك والرؤساء العرب أن أية مشاورات جديدة بناءة يجب أن تجري في هذا النطاق، وإذا لم تتوفر شروط السلام العادل، وإذا ما اصطدمت الجهود العربية من أجل السلام بالرفض من قبل إسرائيل وحلفائها، فإن الدول العربية تجد نفسها مضطرة إلى استخلاص النتائج الطبيعية، وإلى مواصلة معركتها التحريرية، مهما طال أمدّها، بجميع الوسائل، وفي مختلف الميادين.

إن الأمة العربية المصممة على أداء واجبها، مستعدة للمزيد من النضال والتضحية والفداء.

وعلى العالم كله أن يتحمل مسؤوليته في التصدي للعدوان، ودعم النضال العربي العادل...".